

Distr.: General
25 October 2013

المجلس الاقتصادي والاجتماعي


الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2013/L.19)]

٢٠/٢٠١٣ - تقرير لجنة السياسات الإنمائية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلقين باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أقرت فيه الجمعية إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٢)،

وإذ يشير كذلك إلى قراراته ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ٢٠/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٣٢/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ يشير إلى قراراته ١٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٣٤/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٤٤/٢٠١١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة باستعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ يكرر الإعراب عن اقتناعه بعدم جواز تعطيل النمو المطرد لأي بلد يرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً أو عكس مساره، وبضرورة إتاحة الفرصة له لمواصلة تقدمه ونموه والحفاظ عليهما،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة الاستعمال

13-43448



وإذ يلاحظ أهمية توفير تمويل كاف للتصدي للتحديات من جراء الآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ في البلدان قليلة المنعة في مواجهة تغير المناخ التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٢٠٩/٥٩ بأن يصبح رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً ساري المفعول بعد مرور ثلاث سنوات من إحاطة الجمعية علماً بتوصية لجنة السياسات الإنمائية برفع اسم البلد من القائمة، وأنه خلال فترة السنوات الثلاث، يظل البلد مدرجاً في تلك القائمة ويحتفظ بالمزايا المقترنة بإدراج اسمه فيها،

وإذ يضع في اعتباره أن من المهم أن تكون معايير إدراج اسم بلد في قائمة أقل البلدان نمواً أو رفعه منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية وبالتالي مصداقية قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يولى في الوقت ذاته الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتل أن يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً أو يجري النظر في رفعه منها،

١ - يحيط علماً بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الخامسة عشرة^(٣)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به اللجنة فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وفقاً لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣، وبمعالجة قلة منعة البلدان الجزرية الصغيرة النامية وتلبية احتياجاتها في مجال التنمية والمسائل المستجدة في مجال التنمية الدولية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة بمتطلبات الإبلاغ من أجل الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً؛

٣ - يطلب إلى اللجنة أن تنظر، في دورتها السادسة عشرة، في الموضوع الذي يختاره المجلس للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجريه أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤، وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٤ - يطلب أيضاً إلى اللجنة أن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في مجال التنمية، وفقاً للفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧؛

٥ - يطلب كذلك إلى اللجنة أن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في مجال التنمية وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى المجلس؛

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ١٣ (E/2013/33).

٦ - يؤيد التوصيات الواردة في الفصل الخامس من تقرير اللجنة التي توضح بشكل أفضل المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات الإبلاغ الإضافية التي تقوم بموجبها البلدان التي سيرفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفع اسمها منها بالإبلاغ، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢١، عن إعداد استراتيجياتها للانتقال السلس وتنفيذها تعزيزاً لشفافية إجراءات الإبلاغ؛

٧ - يرحب بقرار الجمعية العامة أن تحيط علماً بقرارات المجلس المتعلقة برفع أسماء بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وإدراج أسماء بلدان في تلك القائمة في أول دورة للجمعية تلي اتخاذ المجلس تلك القرارات؛

٨ - يشير إلى توصية اللجنة برفع اسم توفالو من قائمة أقل البلدان نمواً، ويقرر أن يرجئ النظر في هذه المسألة، على سبيل استثنائي، إلى دورته الموضوعية لعام ٢٠١٥، لإتاحة الفرصة للمجلس لأن يعمق البحث في التحديات الخاصة التي تواجهها توفالو؛

٩ - يكرر الإعراب عن ارتياحه لتكثيف الحوار بين المجلس واللجنة، ويشجع رئيس اللجنة، وعند الضرورة أعضاء آخرين في اللجنة، على المواظبة على هذه الممارسة على النحو المحدد في قرار المجلس ٢٠/٢٠١١، في حدود الموارد المتاحة وحسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٤٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣